الميثاقية والمؤتمر التأسيسي وجهان لعملة واحدة

0

[هشام حمدان](http://www.annahar.com/author/2704-%D9%87%D8%B4%D8%A7%D9%85-%D8%AD%D9%85%D8%AF%D8%A7%D9%86)

جريدة النهار تاريخ 8 تشرين الثاني 2016

لطالما راودني السؤال عن مصير لبنان والأقليات الصغيرة فيه كلما رأيت وطني ينزلق أكثر فأكثر في المذهبية والطائفية. نحن في لبنان مجموعة أقليات تعيش معاً منذ قرون ونقول للعالم إن نموذجنا يؤكد أن التعايش بين الحضارات ممكن، بل هو إطار رائع لاقامة قيم التسامح والقبول بالآخر. وجاءنا قداسة البابا الراحل القديس يوحنا بولس الثاني يمنحنا مباركته والشهادة المثبتة لهذه الخصال. فماذا ترانا نفعل؟

قبِلنا بعد الحرب المقيتة التي عصفت بوطننا، والتي قالوا عنها إنها حرب أهلية، بأن نتوج بضغط من الخارج أمراء هذه الحرب على مستقبلنا ومصيرنا. نحن ندرك أن مبعث تلك الحرب لم يكن نزاعاً في الدين بل كان نزاعاً في السياسة والمصالح السياسية. وقد استُخدم الدين أداة بغيضة لتفعيل آلة الحرب والموت والدمار. تماماً كما يفعل منتجو "داعش" وأخواتها اليوم. وعلى الرغم من ذلك فقد سمحنا أن يتحول أمراء الحرب، أي الذين مارسوا استغلال الدين في عمليات سفك الدماء والشرذمة إلى قادة للمرحلة ما بعد الحرب. فأي تغيير يمكن أن ننتظر؟
لن يكون من الممكن انتظار أي تسوية من أمراء الحرب للحالة في لبنان لا تقوم على العنصر التقسيمي الطائفي المغذي لسلطة هؤلاء وسيطرتهم على المقاليد. ويعلم أمراء الحرب أن الظروف الإقليمية مواتية لهم، هم يعلمون أنه سيكون من المستحيل إنتاج تسوية جديدة قائمة على العلمانية. ولا عجب إذا سعوا إلى تسوية لما بعد بناء الشرق الأوسط الجديد تسمح لهم بمتابعة سيطرتهم على مقدرات البلاد. لا تسوية في بلادنا إلا اذا توافقت مع مخططات الغرب لهذا الشرق. ومن الثابت حتى الآن أن هذا الخارج يرغب في أن يعيد رسم خريطة الشرق الأوسط الجديد على أسس طائفية كي تتوافق مع مصلحة اسرائيل. فاسرائيل لا يمكن أن تستمر في الشرق الأوسط الجديد إلا على أساس منطقة جغرافية موزعة طائفياً ومذهبياً. اسرائيل تعلم والغرب يعلم أنه لا يمكن لدولة اسرائيل أن تستمر في سياساتها العنصرية المبنية على قواعد دينية إذا تحقق محيط علماني بجوارها يتوافق مع قواعد القانون الدولي وشرعة حقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة. اسرائيل ستكون عارية في ممارساتها الدينية العنصرية أمام المجتمع الدولي وستضطر عاجلاً أم آجلاً وتحت مطرقة الضوابط الدولية، إلى الذوبان في محيطها الكبير الأمر الذي لا تريده ولا يريده من أنتجها، اقله حتى الآن. ولذلك فإن الغرب الذي يبيعنا يومياً شعارات العلمنة لا يريد لنا العلمنة. لذلك فمن المؤكد أن التسوية الوحيدة الممكنة يجب أن تكون طائفية بامتياز.
وفي اعتقادي أن الغرب لم يشأ أن ينخرط لبنان في الحرب السنية الشيعية من حولنا، ليس حباً بديموقراطيتنا ونموذجنا الحضاري أو بسبب الوجود المسيحي المهم فيه، بل كي يكون لبنان حاضنة لملايين اللاجئين وخطاً دفاعياً أولياً ضد الارهاب والاصوليات. هو مدرك أنه إذا انفجر الصراع بين هذين المكونين كما حصل في العراق وسوريا، فان المسيحيين "وغيرهم من الأقليات الأخرى" سيكونون ضحية حتمية له تماماً كما حصل للأقليات في الدول المجاورة. وسيتدفق هؤلاء كما تدفق اللاجئون من الدول الأخرى إلى بلدانهم.
الغرب ينتظر كيف سترسو باخرة الحلول في المحيط للدفع قدماً بحل في لبنان يتوافق ويتناغم مع تلك الحلول. كان التقسيم في هذا المحيط وارداً وما يزال، ولذلك فهو لا يزال قائماً ووارداً في وطننا. وكذلك الفيديرالية، وبالحد الأدنى المثالثة بين الطوائف الكبرى. ولهذا كله لم يكن ممكناً منذ أكثر من سنتين انتخاب رئيس للبلاد.
ومن الواضح لنا أن الصراع السني الشيعي في المنطقة المغذى بكل قوة من الغرب فشِلَ بالوصول الى خواتيم محسومة، الأمر الذي يجعل التقسيم الجغرافي صعب المنال. ربما الفيديرالية هي الحل القادم على غرار ما حصل في العراق، لكن كل ذلك يعتمد على العلاقة الغربية الروسية وما ستنتهي إليه الحلول بالنسبة إلى مشاكل الطرفين الخاصة الكثيرة، إذ يسعى كل منهما إلى تعزيز أوراقه بشأنها هنا وعلى حسابنا وحساب إنساننا.
فشلُ حسم الصراع السني الشيعي منع سقوط لبنان في قبضة أي منهما، لذلك تم رفع شعار أن أية تسوية محلية أفضل من البقاء في الفراغ. ومن الواضح أن مثل هذه التسوية، وفي ظل الظروف السائدة في البلاد، كان لا بد أن تحترم حجم القوى الطائفية في البلاد. وإذا كانت رئاسة الجمهورية من حصة الموارنة، كان من الضروري احترام قرار القوى الفاعلة في هذه الطائفة، ومثله بالنسبة إلى حجم القوى الفاعلة عند السنة بالنسبة إلى رئاسة الحكومة وحجم القوى الفاعلة عند الشيعة بالنسبة إلى رئاسة المجلس النيابي. هذا يؤكد الذهاب إلى المثالثة في حكم لبنان. الميثاقية في هذا الإطار صارت تعني تلزيم الرئاسات للطوائف المعنية بها. الوزير باسيل أكد أن التسوية التي جاءت بالعماد عون إلى سدة الرئاسة أعادت الحياة إلى الميثاقية التي قام عليها لبنان. وعلى الرغم مما رشح عن الرئيس بري من قلق لما سماه عودة الثنائية (السنية المارونية)، فإن الواقع يؤكد أنه لا يمكن العودة إلى الثنائية. فالشيعية السياسية صارت قوة أكبر من تهميشها أو تجاهلها في صناعة القرارات الوطنية. المثالثة تتقدم تحت شعار الميثاقية. فبحجة أن الشيعة اختاروا رئيس مجلس النواب طالب الموارنة بحقهم باختيار رئيس الجمهورية وبالتأكيد رفع السنة الشعار ذاته.
هذا أمر خطير للغاية. إنه تكريس لفيديرالية الطوائف التي ستتحول عاجلاً أم آجلاً إلى فيديرالية المناطق. الأقليات الأخرى، كما العلمانيون وأحرار الضمير، سيصبحون غرباء في وطنهم. سنفقد ما لدينا اليوم من حدود دنيا في حقوق التعبير والمواقف وستتكرس الإدارة العامة كمزرعة يتناهشها الأمراء. لبنان كله سيكرس هامشيته على صعيد الحضور الدولي في عالم اليوم، وسيتحول مثاله في التعايش الحضاري بين الأديان إلى مثال عن الدولة الفاشلة. هذا ما تريده اسرائيل لنا. التفتيت ثم التفتيت، فالسقوط في الاستزلام والتبعية. هذا تدمير كلي لمقومات لبنان الحضارية والثقافية المميزة. إنه تحقيق لأهداف الحرب المدمرة التي عشناها من حولنا. وهو مسمار أكيد في نعش المسيحية في الشرق.
نطالب بالعودة إلى العقل والنظر إلى المستقبل من منطلق احتياجات لبنان الخاصة في إطار العولمة. نريد فصل الدين عن الدولة ولبننة الحلول والعودة إلى المصلحة المشتركة التي تحمل خصوصيات دقيقة لواقعنا الاجتماعي يفرض حتما الخروج من روابطنا مع الخارج والعودة إلى دقائق الداخل لبناء نظام يستجيب لاحتياجات القرن الحادي والعشرين، حتى ولو احتاجنا الأمر إلى اعتماد الحياد الايجابي لبلدنا على غرار سويسرا، فما الخطأ بمثل هذا الحل؟ المهم أن ننقذ بيتنا من الخراب.